مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (1) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (1) 2014

دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في عملية التقويم المصرفي وفق متطلبات camels (دراسة تحليلية في المصرف العقاري السوري)

الدكتورة سمر حبيب*

(تاريخ الإيداع 9 / 12 / 2013. قُبِل للنشر في 31 / 12 / 2013)

□ ملخّص □

تميزت بيئة عمل المصارف خلال السنوات الأخيرة بالاتجاه نحو توسيع تشكيلية الخدمات والعمليات المصرفية بما يتوافق مع تطورات العصر و تقانة المعلومات وعالم الاتصالات، وحمل هذا الجانب العديد من الايجابيات التي من شأنها زيادة ثقة ورضا العملاء بالمصرف، مما يحقق له قدرة أكبر في الحفاظ على عملائه واستقطاب عملاء جدد، الأمر الذي ينعكس على أدائه بشكل جيد، إلا أن ذلك من جهة أخرى زاد معه تعرض عمل المصارف إلى العديد من المخاطر على اختلافها، فمنها ما هو مرتبط بعوامل داخلية خاصة بالمصرف وإدارته، ومنها ما هو خارجي ومصدره تغييرات البيئة المحيطة بعمل المصرف، مما فرض بالضرورة على المصرف أولويات تضمن بقاءه في سوق العمل المصرفي في ظل المنافسة المتسارعة وأهم هذه الأولويات تدعيم رأس المال والاحتياطيات بما ينسجم مع مستوى المخاطر التي فرضتها هذه البيئة الجديدة والمنفتحة، وركزت هذه الدراسة على تحليل كل من القوائم والتقارير المالية التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المصرف العقاري السوري، ومدى إمكانيته على الوفاء بمتطلبات نموذج camels والتي تعتبر من أهم الطرق المستخدمة في عملية التقويم المصرفي وعمليات الرقابة، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام المعلومات المحاسبي المطبَق في المصرف العقاري السوري يوفر بعض المعلومات التفصيلية والتي يمكن استخدامها ,وفق نموذج camels، إلا أن هناك بعض المعلومات لا يقدمها نظام المعلومات المحاسبي ضمن التقارير والقوائم ليصار إلى استخدامها وفق هذه الطريقة .

الكلمات المفتاحية : نظام المعلومات المحاسبية، متطلبات طريقة camels لعملية التقويم المصرفي.

* مدرّسة – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (1) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (1) 2014

The Role of Accounting Information System Outputs in the Banking Evaluation Process according to CAMELS Requirements: An Analytical Study of the Real Estate Bank of Syria

Dr. Samar Habib*

(Received 9 / 12 / 2013. Accepted 31 / 12 / 2013)

□ ABSTRACT □

In recent years, working environment has been characterized by the tendency towards expanding the range of services and banking operations in accordance with time developments, information technology, and communications world. This side carries many positive signs that will increase customer satisfaction and confidence in the bank, which would give it a greater ability to keep its customers and attract new ones; that will be positively reflected on its performance. However, this has led the banking business to being subjected to various risks; some of these risks are associated with internal factors that belong to the bank and its management, and others are external whose source is changing the environment surrounding the banking business, and that imposes priorities on the bank to ensure survival in the banking market in light of increasing competition. The most important of these priorities is to strengthen capital and reserves consistent with risk levels imposed by this new and open environment. This study focuses on analyzing of financial lists and reports provided by the accounting information system implemented at the Real Estate Bank of Syria, and how much it can meet CAMELS requirements, being one of the most important methods used in the banking evaluation process and supervision. This research concludes that the accounting information system applied in the Real Estate Bank of Syria provides some detailed information which can be used according to the CAMELS method. However, there is some information that is not provided by the accounting information system in its reports and statements to be used according to this method.

Keywords: the accounting information system, CAMELS requirements for banking evaluation process

* **Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, Damascus University, Syria.**

مقدمة:

شهد القطاع المصرفي خلال السنوات الأخير تطورات ملحوظة تناولت العديد من الجوانب منها التوسع والتنوع في العمليات المصرفية والاعتماد على التقانة لتوفير المعلومات اللازمة لمستخدميها على اختلافهم (ادارة المصرف – مستثمرين – مساهمين وغيرهم)، إلاّ أن ذلك ترافق مع تزايد المخاطر التي تكتنف هذه البيئة الجديدة، الأمر الذي استدعى ضرورة توافر نظم رقابية متطورة تسهم في تحديد المخاطر التي يمكن للقطاع المصرفي أن يتعرض لها، وتساعد أيضاً في عملية قياس الوضع المالي للمصرف ومدى متانته وسلامته، وهو ما اكد عليه نموذج camels والتي تعتبر من الوسائل الرقابية المباشرة لتحليل أعمال المصرف ومن ثم معرفة درجة تصنيفه، في هذه الدراسة المطبَقة على المصرف العقاري السوري لمعرفة مدى إمكانية الاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي واستخدامها وفقاً لمتطلبات camels .

مشكلة البحث :

تتلخص مشكلة البحث في مدى إمكانية الاعتماد على ما يقدمه نظام المعلومات المحاسبي من مخرجات يمكن استخدامها في عملية تقويم عمل المصرف العقاري السوري وفق نموذج camels وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي :

هل يوفر نظام المعلومات المحاسبي المطبَق في المصرف العقاري السوري المعلومات اللازمة للوفاء بمتطلبات نموذج camels؟

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث من توسع وتنوع العمليات المصرفية التي يقوم بها المصرف العقاري السوري خلال الآونة الأخيرة، وما رافق ذلك من تزايد في المخاطر المختلفة سواءً أكانت نظامية أم غير نظامية، مما أنعكس على ضرورة توافر نظام رقابي يؤمن تحديد هذه المخاطر وإمكانية السيطرة عليها في حال حدوثها أو أكثر من ذلك الإنذار المبكر قبل حدوثها، الأمر الذي يسهم في بقاء المصرف في سوق العمل المصرفي وتفادي خروجه من السوق، وزيادة الثقة بأعماله واستقراره المالي، ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على قدرة نظام المعلومات المحاسبي المطّبق في المصرف العقاري السوري على الوفاء بمتطلبات نموذج camels وماهي المعلومات التي يستطيع تقديمها وما لا يستطيع تقديمه ، على اعتبار أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي هي مدخلات لعملية تقويم الأداء ، أي تحديد مواطن القوة والضعف في النظام المستخدم.

منهجية البحث:

تم الاعتماد في البحث على المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك من خلال الاطلاع على الأدبيات والمتعلقة بموضوع الدراسة لتغطية الجانب النظري للدراسة ، إضافة إلى إجراء دراسة تحليلية على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في المصرف العقاري السوري من قوائم وتقارير مالية لبيان ما يقدمه من معلومات قادرة على تلبية متطلبات نموذج camelsلعملية تقويم الأداء ، إضافة لإجراء المقابلات مع بعض المدراء (مدير قسم الحسابات – مدير إدارة المخاطر– مدير قسم تقانة المعلومات) وذلك بهدف اختبار فرضية البحث .

فرضية البحث:

انسجاماً مع مشكلة وأهمية البحث يمكن صياغة فرضية البحث كما يلي :

-يوفر نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المصرف العقاري السوري المعلومات اللازمة للتقويم المصرفي وفقاً لمتطلبات نموذج camels .

الدراسات السابقة:

تم إدراج بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة باللغتين العربية والأجنبية ومنها ما ركز على نظام المعلومات المحاسبي ومنها ما ركز على عملية التقويم المصرفي باستخدام نموذج camels.

الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة الردايدة(2010)[1] : بعنوان،"**دور نظم المعلومات المحاسبية في بيئة استخدام تقنيات المعلومات – دراسة حالة في مؤسسات المال العام الاردنية**".

هدفت الدراسة إلى إظهار أثر استخدام تقانة المعلومات على نظم المعلومات في جوانبها المختلفة وخاصة ما يتعلق بالمدخلات وعمليات المعالجة والمخرجات، وتم الاعتماد على الدراسة المقارنة وذلك بإجراء مقارنة بين الأسس المتبعة في مؤسسات المال الاردنية وما يجب اتباعه، وخلصت الدراسة إلى أن نظم المعلومات المستخدمة في مؤسسات المال الاردنية قادرة وبمستوى متوسط على تلبية احتياجات تقانة المعلومات في عدة مجالات كإدارة نظم العمليات، وتقويم الأداء وإدارة المعرفة وغيرها.

2- **دراسة عبد القادر (2009) [2] :" بعنوان مؤشرات دولية لتقويم عمل البنوك في الجزائر "**

هدفت الدراسة إلى دراسة مختلف المؤشرات الدولية الحديثة لتقويم أداء البنوك وخاصة نموذج camels وذلك للكشف عن التدهور الحاصل في أداء البنوك في وقت مبكر ومحاولة تعزيزه، ومن ثم التوصل إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، مع بيان الكيفية التي تستخدم بها هذه المؤشرات لتقويم أداء البنك، وتم الاعتماد على المنهج الستنباطي في الدراسة، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها أن نموذج camels من أهم المعايير المعتمدة في تقويم أداء فروع البنوك، ويتم تصنيف أداء المصرف حسب نموذج camels إلى 5 أصناف وهذا التصنيف من شأنه تحديد نقاط الضعف والقوة في الأداء .

3- **دراسة الطوحي (2008) [3]:" بعنوان، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة،**"

وهدفت الدراسة إلى التركيز على أهمية المؤشرات المالية الرائدة وبأنها أداة دائمة للإنذار والتحذير للعديد من الجهات إن كانوا ممن يضعون السياسات الخاصة بالمصرف أو كانوا متخذي القرار بما يفيدهم بمعرفة احتمالات

---

[1] الردايدة، مراد خالد مصلح . *دور نظم المعلومات المحاسبية في بيئة استخدام تقنيات المعلومات – دراسة حالة في مؤسسات المال العامة الأردنية* . أطروحة دكتوراه في المحاسبة ، جامعة دمشق، 2010 .

[2] عبد القادر ، زيتوني. *مؤشرات دولية لتقويم عمل البنوك في الجزائر*. اطروحة ماجستير، جامعة الجزائر ،2009 .

[3] الطوحي، عبد النبي إسماعيل. *التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائ*، مجلة جامعة اسيوط . مصر ، 2008

حدوث الأزمة في وقت مبكر واتخاذ ما يلزم لتفادي حدوثها ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، وخلصت الدراسات إلى ضرورة التعرف على واقع المؤسسات وبشكل عميق للوقوف على ما فيها من مشكلات، وضرورة التقويم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية، وأن يكون هناك اهتمام بالتوقيت السليم لعملية الفحص من قبل المشرفين على البنوك.

4- دراسة قيطيم (2006)[4]: بعنوان" النظام المحاسبي في المصرف التجاري السوري وآفاق تطويره"

هدفت الدراسة إلى الإشارة على عدم قدرة المصارف السورية على الوصول إلى تطبيق التكنولوجيا الحديثة وما تزال في حدود الخطط مما يعيق الارتقاء بالمصرف إلى مستوى المنافسة، بالإضافة إلى إنجاز الغالبية العظمى من أعمال المصرف بأسلوب يدوي الأمر الذي ينتج عنه هدر للوقت، وخلصت الدراسة إلى أن هناك قصوراً للنظام المحاسبي الموّحد للمصارف وبأنه لا يوجد مجموعة دفترية كاملة وهناك فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي المطبقّ في المصرف وبين متطلبات معايير المحاسبة الدولية وخاصة في جانب الإفصاح.

الدراسات الأجنبية:

5- دراسة Dus؛[5] Dash (2013)

«Performance Appraisal of Indian Banks using camels Rating»

هدفت الدراسة إلى معرفة التطور في قطاع المصارف الهندية باستخدام نموذج Camels والذي يعد أداة لتحليل هذا التطور، وقد قدمت الدراسة حالة مقارنة في الأداء لقطاع المصارف العامة والخاصة في ظل استخدام نموذج camels وخلصت الدراسة إلى انه وعند مراجعة الجوانب المالية لـ58 بنك خلال الفترة بين 2003-2008 تبين أن المصارف الخاصة والعامة أبدت أداءً أفضل في سياساتها وخاصة فيما يتعلق بسلامة ومتانة الوضع المالي وكذلك بالنسبة إلى للإيرادات والربحية.

6- دراسة Roman؛[6] Sargu (2013) بعنوان:

«Analysing the financial Soundness of the commercial Banks in Romania», An Approach based on the camels Framework»

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على عمل المصارف التجارية في رومانيا وركزت على متانة وسلامة الوضع المالي والأداء وخاصة للإنجاز نمو اقتصادي ثابت ومستقر، وخلصت الدراسة والتي تمت باستخدام أكثر الأساليب شيوعاً لتحليل وتقويم أداء المصارف باستخدام نموذج Camels وبينت الدراسة نتائج متقدمة وخاصة بالنسبة للمصارف الاكثر عرضة لعدم الاستقرار وبأن المصارف القوية والأقل قوة كلاهما بحاجة إلى زيادة وتطوير سلامة ومقارنة وضعها المالي.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها ركزت على مدى إمكانية الاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المطبّق في المصرف العقاري السوري من قوائم وتقارير مالية وما تحتويه من معلومات لازمة وضرورية لتطبيق نموذج camels لتقويم عمل المصرف .

---

[4] قيطيم، باسل. النظام *المحاسبي في المصرف التجاري السوري وآفاق تطويره* ، مجلة جامعة تشرين. سوريا، 2006.

[5] DUS ,A؛ DASH ,M. *Performance Appraisal of indian Banks using Camels Rating .* Alliance University School of Business. The Iup journal of Bank management. Vol. Xll, No_2 ، 2013.

[6] .؛ ROMAN,A ؛SARGU ,A *.Analysing the financial Soundness of the Commercial Banks in Romania: An Approach based on the Camels Framework.* Faculty of Economics and Business Administration. university of casi. Romania, 2013.

أولاً: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي ومقوماته وأهميته:

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم نظام المعلومات المحاسبي ومنها:

«هو نظام فرعي ضمن المؤسسة يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل المؤسسة، ثم يقوم بتشغيلها وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات داخل وخارج المؤسسة»[7]

وجاء أيضاً بأنه «مجموعة العناصر المادية والمعنوية المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم إنجاز الدورة المحاسبية الكاملة»[8].

وتأسيساً عليه فإن نظام المعلومات المحاسبي يبدأ دورته من المدخلات والتي تعتبر البيانات المحاسبية من واقع المستندات والوثائق ذات الصلة أساسها، ومن ثم تأتي عملية المعالجة والتي تعتبر الجانب الفني المتعلق بالحاسب في ظل استخدام تقانة المعلومات ويتم خلالها عملية التجميع والتبويب وغيرها من العمليات وصولاً إلى المخرجات والتي تعتبر نتاج المرحلتين السابقتين والتي تُظهر معلومات تتباين في تفاصيلها، وهي موّجهة إلى أطراف داخلية او خارجية، وحيث تنتهي دورة تشغيل المعلومات تبدأ عملية تقويم الأداء اعتماداً على ما يقدمه نظام المعلومات ، وكلما كان النظام قادراً على تقديم معلومات نافعة لمستخدميها على اختلافهم واختلاف الأغراض التي يمكن توظيف المعلومات فيها كان هذا النظام يتمتع بكفاءة عالية، ويقوم نظام المعلومات المحاسبي على عدة مقومات هي :

1- المجموعة المستندية
2- المجموعة الدفترية
3- دليل الحسابات
4- التقارير والقوائم المالية

تُعدُّ هذه المقومات نقاط الارتكاز الأساسية لعمل نظام المعلومات المحاسبي والتي تأثرت تأثراً كبيراً في ظل إدخال واستخدام تقانة ا لمعلومات ، وعليه فإن التغيرات التي رافقت الاعتماد على تقانة المعلومات وعلى عمليات التشغيل الالكتروني، وبقدر ما تحتويه هذه التغيرات من إيجابيات كالسرعة والدقة والسهولة في الوصل إلى المعلومات، إلاّ أن ذلك يبقى مشروطاً بتقديمه للمعلومات الكافية للأغراض المختلفة (الرقابة – تقويم الأداء) والنافعة لمستخدميها على اختلافهم (إدارة – مستثمرين – مودعين..)

ويعتبر بذلك نظام المعلومات المحاسبي كفوءً عندما يكون قادراً على انتاج معلومات كافية ولازمة لأغراض محددة، بحيث يمكن المفاضلة بين البدائل المتاحة واتخاذ القرار المناسب في ضوء المعلومات، ويمكن لنظام المعلومات المحاسبية أن يسهم في ذلك من خلال: سرعة تحديد المشاكل والفرص المستقبلية وذلك برصد الانحرافات في التنفيذ الفعلي عن الخطط الموضوعية، كما تتيح هذه النظم الفرصة للاهتمام بالعلاقات المعقدة بين البدائل المتاحة.

وقد أسهم الحاسب الالكتروني في تفعيل دور النظام المحاسبي للمعلومات بشكل أكبر وذلك من خلال قيامه بالعديد من التطبيقات المحاسبية وفقاً للنظم المحاسبية المختصة بكل نوع منها، مما يوفر معلومات عند الطلب بما يخدم احتياجات متخذي القرار ومن أمثلة هذه التطبيقات:

-تسجيل الأحداث والصفقات المالية.

---

[7]MOSCOVE,S . *Accounting information system*. John wiley and sons Inc New York and London, 2004, P7.

[8]فخر، نواف . *مدخل إلى المحاسبة*. الطبعة الأولى. جامعة تشرين. سوريا، 2002، ص21

-ترحيل القيود.

-إعداد القوائم المالية المختلفة.

-إعداد كشوفات العملاء.

-إعداد سجلات العمال والموظفين.

-إجراء مختلف التحليلات اللازمة للبيانات لتصبح معلومات ذات فائدة في خدمة القرارات الإدارية عند الطلب وغيرها من التطبيقات .

وتركز عمليات الرقابة وتقويم الأداء بشكل عام على أساس ما أُنجز فعلاً بعد إخضاعه للقياس الكمي بالنمطيات أو المعايير أو الخطط المحددة مقدماً فتخدم هذه النظم في تسجيل نتائج التنفيذ الفعلي أولاً بأول، وتظهر فعالية هذه النظم في هذا المجال في إمكانية تسجيل حجم كبير من البيانات اللازمة للرقابة وتقويم الأداء وتشغيلها وفقاً للمتطلبات الخاصة ، مما يمكن من انتاج معلومات مبوبة من عدة أوجه وبدرجة تفصيل تتناسب مع احتياجات مستخدميها على اختلافهم [9].

ثانياً : مقومات عملية التقويم المصرفي

فرضت البيئة المحيطة لعمل المصارف العامة والخاصة وما تتضمنه من مخاطر مختلفة ضرورة إيجاد طرق ووسائل رقابية من شأنها الحفاظ على استمرارية ومتانة عمل المصرف، الأمر الذي أكدت عليه لجنة بازل من خلال معايير خاصة بعمل المصارف، إضافة إلى موضوع الإفصاح وشفافيته والذي يسهم في مساعدة مستخدمي المعلومات في عملية اتخاذ القرار، وأهم ما أوصت به لجنة بازل فيما يخص الإفصاح المحاسبي:

1- الإفصاح عن آلية أنشطة المصرف ومدى إسهامها في تحقيق إيراداته.

2- الإفصاح عن كل من المعلومات الكمية والنوعية.

3- الإفصاح عن المخاطر المحتملة وإمكانية إدارتها والسيطرة عليها والحد من آثارها[10].

وعليه فبأن عملية التقويم المصرفي تستلزم توافر معلومات تفصيلية عن أنشطة المصرف على اختلافها، ويتوجب على نظام المعلومات المحاسبي تقديمها من خلال القوائم والتقارير المالية، وكلما استطاع هذا النظام تقديمها بالشكل المناسب للأغراض المختلفة وفي الوقت المناسب ومتضمناً معلومات تفصيلية فإنه يصنف بأنه نظام فعّال ويمكن الاعتماد عليه لتقويم عمل المصرف وقياس سلامة الأوضاع المالية فيه.

ثالثاً : متطلبات نموذج camels:

يتمثل نموذج camels والذي تم استخدامه في بداية عام 1980 من قبل المصرف الفيدرالي الأمريكي، بمجموعة من المؤشرات التي من خلالها يمكن تحليل الوظيفة المالية للمصرف ومن ثم تصنيفه، وتتألف هذه الطريقة من ستة مقومات هي:

1- كفاية رأس المال Capital Adequacy

2- جودة الأصول Assets Quality

3- سلامة الإدارة Management

4- الارباح Earning

---

[9] رملي ، فياض .*كتاب نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة* . جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا . السودان ، 2011، ص155 .

[1] *المعايير المحاسبية الدولية* الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، 1999، ص549.

5- السيولة Liquidity

6- الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to Market Risks

1- كفاية رأس المال:

تُعرّف الملاءة بأنها زيادة موجودات المصرف عن مطلوباته والعكس يعني تآكل رأس المال وظهوره سلبياً بفعل الخسائر مما يؤدي إلى التصفية[11].

وتفصيل كفاية رأس المال يتوقف على عدة نقاط منها:

أ- مستوى جودة رأس المال والوضع المالي.

ب- حجم الأصول المتعثرة بالنسبة إلى إجمالي رأس المال.

ج- مسارات وتطورات الأنشطة المحلية والإقليمية.

د- تطور شبكة العمل والفروع.

هـ- أداء الأرباح ودورها في نمو رأس المال.

و- الدخول في أسواق رأس المال.

ق- كفاية المخصصات المكوّنة لمواجهة خسائر القروض.

ك- مدى تركز المخاطر وارتباطها بالأنشطة غير التقليدية[12].

ومفهوم رأس المال كما حددته بازل: قسم إلى نوعين بهدف وضع حدود واضحة للتكوين النسبي لمجموع رأس المال وهما:

1- رأس لمال الأساسي (الشريحة الأولى) Car Capital ويتكون من:

-حقوق المساهمين الدائمة: الأسهم العادية المدفوعة بالكامل.

-الاحتياطيات المعلنة: Disclosed Reserves

وتشمل أرباح محتجزة علاوة الأسهم – احتياطيات عامة – احتياطيات قانون.

-حقوق الأقلية في رؤوس الأموال الشركات التابعة (والتي تزيد الملكية فيها عن 50%)والموّحدة ميزانيتها.

-الأرباح والخسائر المدورة.

وهذه المعلومات مرئية في حسابات المصرف.

2- رأس المال التكميلي (المساند)(الشريحة الثانية) Supplementary Capital ويشمل:

-الاحتياطيات غير المعلنة وهي التي يجب أن تكون السلطات النقدية قد سمحت بها، ولابد أن تتميز بـ:

1- أن تتمتع بنوعية وصفات التي يتمتع بها الاحتياطي المعلن.

2- أن يكون متاح للاستقطاع منها على شكل مخصصات لمواجهة أي التزامات.

-احتياطيات إعادة التقويم وتشمل:

1- إعادة تقويم الموجودات في المصرف سداداً لديونه.

---

[11] شاهين، علي عبد الله . *معّدل كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل*. غزة . فلسطين، 2003، ص1.

[12] شاهين، علي عبد الله . أثر *تطبيق نظام التقويم المصرفي الأمريكي camels لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية – دراسة حالة على بنك فلسطين المحدود* . الجامعة الإسلامية .غزة ،. فلسطين ، 2005، ص4.

2- الفروقات الناتجة عن الزيادة في الأسهم والأدوات المالية طويلة الأجل.

-المخصصات العامة: والتي تنشأ لمواجهة الخسائر المتوقعة في المستقبل ولا تشمل تلك المخصصات الموّجهة لديون محددة بعينها.

-أدوات رأس المال الهجينة: وتشمل مجموعة الأدوات التي تجمع بين صفات حق الملكية والدين.

-الديون المساند: وتشمل أدوات الدين التقليدي غير المضمونه من الدرجة الثانية[13].

وهناك العديد من المؤشرات لاحتساب كفاية رأس المال منها :

-رأس المال إلى الودائع .

-رأس المال إلى إجمالي الموجودات .

-رأس المال إلى القروض .

-رأس المال إلى إجمالي الموجودات المرجّحة بالمخاطر .

-رأس المال إلى الاستثمارات .

وهي مؤشرات تشير إلى تدعيم مصداقية النظام المالي والمصرفي ، وانعكاس ذلك في تعظيم قيمة المصرف ، أما مؤشرات المخاطرة المصرفية فهي المخاطر الائتمانية ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة ، الأمر الذي يسهم في إعطاء توقعات جيدة عن سلامة الملاءة المالية للمصارف ، ويقود إلى معرفة درجة مهارة الإدارة المصرفية في توظيف الموجودات المالية لتعظيم الأرباح المستقبلية .

وحسب مقررات بازل فقد حددت معدل كفاية رأس المال كما يلي :

الشريحة الأولى + الشريحة الثانية / إجمالي الأصول المرجّحة بالمخاطر ويجب أن تكون هذه النسبة ≤8% حسب بازل 1كحد أدنى ويمكن أن تصل هذه النسبة حتى 12% حسب بازل 2[14]

2- جودة الأصول:

تأتي مؤشرات جودة ونوعية الأصول ومخاطر الإعسار: من نوعية الأصول وصعوبة تحويلها إلى سيولة مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان، لذلك فإن هناك العديد من المؤشرات المتعلقة والتي تركز على عمليات الإقراض ومنها:

-التركيز على الائتمان القطاعي.

-الاقتراض بالعملية الأجنبية.

-القروض غير العاملة بالنسبة إلى إجمالي القروض والتي ارتفاعها يعني ضعف محفظة الإقراض للمصرف.

-نسب الاسترجاع وهي نسبة القروض على شكل نقد إلى إجمالي القروض غير العاملة.

-القروض للمؤسسات العامة الخاسرة.

-مخاطر الأصول وهي نسبة الأصول المرجّحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول وانخفاضها يدل على جودة الاستثمار، وارتفاع درجة الاستثمار في السندات الحكومية يدل على سياسة استثمارية متحفظة.

[13] شاهين ، علي عبد الله . 2003 . مرجع سابق، ص3-4

[14] المخلافي ، عبد العزيز . *مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي* . أطروحة دكتوراه ، اليمن ، 2004 .ص3 .

-الإقراض المرتبط: وهو الإقراض إلى مجموعة متصلة من العملاء المقترضين أو حتى الإقراض للمؤسسات المتصلة بالمصرف منسوبة إلى إجمالي القروض، وتشير هذه النسبة إلى عدم تنوع محفظة الائتمان واقتصاره على مجموعة أو قطاع معين.

-مؤشرات الرفع الحالي وهي نسبة الأصول إلى إجمالي رأس المال وهي مقلوب نسبة كفاية راس المال[15].

3- سلامة الإدارة:

تعتمد سلامة الإدارة على مجموعة من النقاط منها:

1- فهم الإدارة للمخاطر المترافقة مع النشاطات المصرفية والبيئة الاقتصادية.

2- تطوير الخطط والسياسات والإجراءات والضوابط وتنفيذها.

3- مدى الالتزام بتشريعات المصرف المركزي وأنظمته.

5- النظر إلى الأصول وكفاية رأس المال والأرباح والسيولة بما ينعكس على الأداء المالي للمصرف.

6- الاتجاه نحو تغليب مصلحة المصرف على أي مصلحة.

7- إقامة الدورات التدريبية لإعداد الكادر البشري المؤهل[16].

وهناك العديد من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها للحكم على مدى سلامة الإدارة :

أ- معدلات الإنفاق وهي نسبة النفقات إلى الإيرادات.

ب- نسبة الإيرادات لكل موظف.

ج- التوسع في أعداد المؤسسات[17].

4- الربحية

يتوقف جانب الربحية على عدد من النقاط وهي:

1- نوعية عناصر الدخل الصافي وتركيبتها مع أخذ الضرائب بعين الاعتبار.

2- مدى الاعتماد على البنود الاستثنائية والأنشطة ذات المخاطر العالية والمصادر غير التقليدية.

3- كفاية المخصصات والاحتياطيات الخاصة بخسائر القروض[18] .

ويمكن احتساب عدة مؤشرات فيما يتعلق بالربحية منها:

أ- العائد على الأصول وهي تمثل نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول.

ب- العائد على حقوق الملكية وتمثل نسبة صافي الربح إلى رأس المال.

ج- معدلات الدخل والإنفاق.

ء- المؤشرات الهيكلية والتي تشير إلى درجة اتساع قاعدة عملاء المصرف.

هـ- اتساع الهامش وهي تمثل نسبة سعر الفائدة على الإقراض.

إلى سعر الفائدة على الودائع[19].

---

[15] الشيخ ، عثمان . *السلامة المصرفية* . دار النشر والطباعة . السودان ، 2007 ، ص 103 .

[16] شاهين، علي عبد الله،. 2005 .مرجع سابق ، ص4

[17] الشيخ، عثمان .2007 . مرجع سابق، ص103

[18] شاهين، علي عبد الله .2005،. مرجع سابق ، ص4

[19] الخطيب، سمير . *قياس وإدارة المخاطر بالبنوك* .دار النشر.الاسكندرية ، 2005 ، ص277.

5- السيولة:

يعتمد موضوع السيولة على عدة نقاط منها:

1- مدى تقلب الودائع والطلب على القروض.

2- مدرى ملاءمة تواريخ استحقاق الأصول والخصوم.

3- مدى الاعتماد على الإقراض ما بين المصارف لتلبية السيولة.

4- حجم ومصادر الأموال السائلة (الأصول سريعة التحويل إلى نقد) والمتاحة لتلبية التزامات المصرف اليومية.[20]

ويمكن احتساب عدد من المؤشرات بالنسبة إلى سيولة منها:

أ- نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية.

ب- نسبة الودائع إلى القروض (باستثناء الإقراض فيما بين المصارف).

ج- هيكل استحقاق الأصول والخصوم لقياس مدى التطابق بين آجال الاستحقاق.

ء- مؤشر الاصول السائلة وتمثل نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

6- درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية:

وتتعلق بالمحافظ الاستثمارية وتخضع للعديد من المخاطر (أسعار الأسهم وأسعار الصرف وأسعار الفائدة) حيث يتم التركيز على مدى حساسية كل من الأصول والالتزامات للتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وفيما إذا كان هيكل الميزانية متوافق مع الآلية المطلوبة لمواجهة المخاطر المتعلقة بالسوق ومتغيرات البيئية الخارجية المحيطة بعمل المصرف.[21]

الدراسة الميدانية

تمت الدراسة التحليلية – والتي تم إجراؤها في عام 2013- على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي من قوائم وتقارير مالية صادرة في عام 2012 –لمعرفة المعلومات التي يقدمها النظام ، إضافة إلى إجراء المقابلات مع بعض المدراء (مدير قسم الحسابات – مدير إدارة المخاطر – مدير تقانة المعلومات – بعض العاملين الذين تم تأهليهم من خلال الدورات التدريبية للعمل على النظام المستخدم) وذلك بهدف اختبار فرضية البحث وتبين ما يلي :

يستخدم المصرف العقاري السوري نظام (فينكس) ويستطيع هذا النظام توفير جملة من المخرجات من خلال القوائم والتقارير المالية والتي تحتوي على معلومات يمكن الاعتماد عليها في عملية التقويم لعمل المصرف وفقاً لمتطلبات نموذج camels، و تم التوصل إلى النتائج الآتية:

[20] شاهين ، علي عبد الله .2005 . مرجع سابق ، ص 4

[21] الخطيب ، سمير . 2005 . مرجع سابق ، ص277

الاستنتاجات والتوصيات :

1) بالنسبة إلى كفاية رأس المال:

يوفر نظام المعلومات ومن خلال تقرير كفاية رأس المال مستوى جودة رأس المال وسلامة الوضع المالي، إضافة إلى حجم الأصول المتعثرة والتي أصبح المصرف مؤخراً يقوم بجدولتها، إضافة إلى تطور شبكة العمل والفروع، ومسارات الأنشطة المحلية والإقليمية، ومدى تركز المخاطر وارتباطها بالأنشطة غير التقليدية ،إلاّ أن عملية تثقيل الأصول المرجّحة بالمخاطر تتم بشكل يدوي ولا يقدمها النظام الكترونياً، ويوفر النظام مكونات رأس المال الأساسي بشكل جيد، أمّا بالنسبة إلى رأس المال المساند (التكميلي) فإن المعلومات لا تتوافر بشكل كامل كاحتياطيات إعادة تقويم الموجودات والمخصصات العامة لمواجهة الخسائر المتوقعة والتي لا تشمل تلك الموجهّة لديون بعينها، وكذلك بالنسبة إلى أدوات رأس المال الهجينة والديون المساندة.

2) بالنسبة لجودة الأصول:

يوفر النظام معلومات عن التركيز الائتماني القطاعي (أي الائتمان لكل قطاع على حدا)، وكذلك عمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية، والقروض غير العاملة (أي القروض التي مضى على استحقاقها 91 يوم ولم يتم تسديدها) ويقوم النظام بجدولة هذه القروض ،إلاّ أن عملية الجدولة هذه بحاجة إلى التحديث وبشكل يدوي مع صدور المراسيم والتعليمات التنفيذية.

أما بالنسبة إلى القروض الممنوحة للمؤسسات الخاسرة فالمصرف يقدم القروض لجهتين فقط وهي ليست خاسرة وعملية الإقراض متوقفة خلال الفترة الحالية لكن النظام يوفر هذه المعلومات، وكذلك بالنسبة لمخاطر الأصول فيمكن احتسابها بشكل يدوي والنظام يوفر المعلومات اللازمة لاحتسابها، أما الإقراض المرتبط (المجموعات المترابطة) فالمصرف لا يقوم باحتسابه، أما بالنسبة إلى مؤشرات الرفع الحالي فيمكن للنظام توفير المعلومات اللازمة لاحتسابه إلاّ أن عملية الحساب تتم بشكل يدوي.

3) بالنسبة إلى سلامة الإدارة.

يوفر نظام المعلومات بعض المعلومات اللازمة لاحتساب المؤشرات المتعلقة بسلامة الإدارة كمعدلات الانفاق ونسبة الإيرادات إلى كل موظف والتوسع في أعداد المؤسسات، إلاّ أن المعلومات اللازمة للحكم على سلامة الإدارة في فهم المخاطر المرتبطة بنشاطات المصرف والبيئة المحيطة به، وآلية تنفيذ الخطط والسياسات وتطويرها، ومدى الالتزام بتشريعات وتعليمات المصرف المركزي، والاتجاه نحو تغليب مصلحة المصرف ،فإنها تحتاج ليتم إعدادها إعداداً موضوعياً إلى استبانات توزع على الكادر العامل في المصرف للتوصل إلى معلومات عما سبق، وهو مالا يقوم به المصرف، إضافة إلى إنه بإمكان أي موظف الاطلاع على أي بيانات الأمر (وفقاً للمقابلات التي تمت مع الكادر العامل في قسم التقانة) الأمر الذي يظهر قصوراً في النظام الحالي.

4) بالنسبة الربحية:

يوفر نظام المعلومات بعض التفاصيل اللازمة حول نوعية وتركيبة عناصر الدخل الصافي، أما بالنسبة لمدى الاعتماد على البنود الاستثنائية والأنشطة ذات المخاطر العالية فإنها غير متوافرة، وكذلك بالنسبة لكفاية المخصصات والاحتياطيات الخاصة بخسائر القروض فهي متوافرة ولكن بشكل محدود، وبالنسبة للمؤشرات فإن نظام المعلومات يوفر

ما يتعلق بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومعدلات الدخل والإنفاق والمؤشرات الهيكلية والتي تشير إلى درجة اتساع قاعدة عملاء المصرف واتساع الهامش.

5) بالنسبة إلى سيولة

يمكن لنظام المعلومات توفير ما يتعلق بمدى تقلب الودائع والطلب على القروض، ومدى ملائمة تواريخ استحقاق الأصول والخصوم (فجوه الاستحقاق، فجوه الأمد..) إلاّ أنها تتم بشكل يدوي وليس الكترونياً، وحجم ومصادراً الأموال السائلة، أما بالنسبة إلى مدى الاعتماد على الإقراض ما بين المصارف فهي غير متوافرة، ويقدم النظام أيضاً المعلومات اللازمة لاحتساب أغلب المؤشرات المتعلقة بالسيولة.

6) بالنسبة إلى درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية:

باعتبار أن الفوائد ثابتة وليست مرنة تتغير تبعاً لمتغيرات البيئة المحيطة فإنه من الصعوبة تطبيق هذا الجانب من عملية التقويم المصرفي.

مما سبق توصلت الدراسة إلى إثبات فرضية البحث بأن نظام المعلومات المحاسبي يوفر بعض المعلومات اللازمة لعملية التقويم المصرفي وفق متطلبات camels ، إلاّ أنه يعاني من بعض جوانب القصور وخاصة فيما يتعلق بعملية احتساب للمؤشرات وفق نموذج camels وبشكل الكتروني، إذ إن عملية احتساب المؤشرات تتم بشكل يدوي.

التوصيات:

1- تفعيل دور نظام المعلومات المستخدم في المصرف العقاري على اعتبار أن هذا النظام (فينكس) يتمتع بمرونة جيدة للإستجابة لمتغيرات البيئة المحيطة بعمل المصرف ، و بحيث يصبح أكثر قدرة على تقديم مخرجات شاملة وفقاً لمتطلبات نموذج camels وبشكل الكتروني ، وبذلك يقلل من أوجه القصور التي يعاني منها بالنسبة لبعض الجوانب فيما يتعلق بكفاية رأس المال وجودة الأصول وسلامة الإدارة والربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق .

2- توفير الكادر المؤهل والمدّرب من خلال تكثيف الدورات التدريبية على النظام الحالي ، إضافة إلى ضرورة الاستفادة القصوى من الخبرات المكتسبة والآراء المقدمة من قبل الأشخاص الذي تم إخضاعهم للدورات بهدف تطوير النظام أو حتى استبداله بنظام أكثر فعالية.

المراجع:

1- شاهين، علي عبد الله . معدّل كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل . غزة ، فلسطين، 2003.

2- شاهين، علي عبد الله .*أثر تطبيق نظام التقويم المصرفي الأمريكي (camels) بدعم فعالية التفتيش على البنوك التجارية، دراسة حالة على بنك فلسطين المحدود*. الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

3- الطوحي، عبد النبي اسماعيل .*التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة* . مجلة جامعة آسيوط، مصر، 2008.

4- قيطيم، باسل . *النظام المحاسبي في المصرف التجاري السوري وآفاق تطويره* .مجلة جامعة تشرين، سوريا، 2006.

5- المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، 1999.

7- الردايدة، مراد خالد مصلح . *دور نظم المعلومات المحاسبية في بيئة استخدام تقنيات المعلومات – دراسة حالة في مؤسسات المال العامة الأردنية* . أطروحة دكتوراه في المحاسبية، جامعة دمشق، 2010.

8- زيتوني ،عبد القادر . *مؤشرات دولية لتقويم عمل البنوك في الجزائر*. أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.

9- المخلافي ، عبد العزيز . *مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي* . أطروحة دكتوراه ، اليمن ، 2004 . الخطيب، سمير . قياس وإدارة المخاطر بالبنوك . دار النشر، الإسكندرية، مصر، 2005.

10- رملي، فياض حمزة . *كتاب نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة* . جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،السودان، 2011.

11- الشيخ، عثمان . *السلامة المصرفية*. دار النشر والطباعة، السودان، 2007.

12- فخر، نواف . *مدخل إلى المحاسبة* .الطبعة الأولى، جامعة تشرين، سوريا، 2002.

13- DUS, A؛DASH,M. *performance Appraisal of Indian Banks using camels Rating*. Alliance university school of Business, the Iup journal of Bank Mangament uol, xll, No2, 2013.

14- MOSCOVE, S .*Accounting Information system*. 2. ed. ,John wiley and Sons, Inc New York and London, 2004.

15- ROMAN,A؛ SARGU,A. *Analysing the Financial soundness of the commercial Banks in Romania, An Approach based on the camels framework*. faculty of Economics and Bussiness Administration university of casi, Romania, 2013.